أشرف عثمان بدر (*)

حكومة نتنياهو الرابعة ٢٠١٥:
ائتلاف حكومي هش بلا أفق سياسي

الملخص

تتمحور هذه الدراسة حول تأثيرات تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة (٢٠١٥)، وتنطلق من فرضيتين أساسيتين – الأولى: أنّ الائتلاف الحكومي الحالي هش وسيتعرض للانهيار قبل انتهاء مدته القانونية، والثانية: أنّ هذه الحكومة بلا أفق سياسي وستنتهج سياسة إدارة الصراع لا حله.

أما المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة فهي الوصف والاستقصاء والتحليل من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير. تتكون الدراسة من أربعة محاور رئيسية، أولها يدور حول التكتيك التفاوضي الذي اتبعه نتنياهو أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة، ثم الانتقال إلى تشكيلة الحكومة وتوزيع الحقائب مع التطرق للمعارضة المتشكلة، تليها سيناريوهات مستقبل الحكومة، وأخيراً القضايا المتوقعة على الصعيدين الفلسطيني والداخلي. وتخلص الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الائتلاف الحكومي الحالي هش ومعرض للانهيار قبل اتمام مدته القانونية، وأنّ هذه الحكومة ليس لها أي أفق سياسي يهدف إلى حل الصراع.

مقدمة

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥، وللمرة الرابعة في الحياة السياسية لرئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، تم تكليفه على يد رئيس الدولة، رؤوبين ريفلين، بتشكيل الحكومة الإسرائيلية [١] الجديدة. ورغم أنّ البعض ذهب إلى أنّ نتنياهو لن يصطدم بصعوبات تذكر أثناء تشكيله للحكومة، على اعتبار أنّ تيار اليمين الذي يمثله يملك الأغلبية، إلا أنه واجه عدة صعوبات في طريقه لتشكيل الحكومة

(*) باحث فلسطيني– الخليل. حامل لقب ماجستير، تخصص دراسات إسرائيلية– جامعة القدس.

نتنياهو: الائتلاف الضيّق.

وعلى رأسها سياسة الابتزاز التي مارسها شركاؤه في الائتلاف الحكومي. وأظهرت مفاوضات تشكيل الحكومة خبرة نتنياهو السياسية الواسعة ومعرفته بالخارطة الحزبية من خلال سلوكه التفاوضي الذي اتسم بانتهاج العقلانية السياسية. ولولا المفاجأة التي فجرها رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، بتقديم استقالته من منصب وزير الخارجية وإعلانه رفض الدخول في الائتلاف الحكومي الجديد، لسارت الأمور كما هو متوقع – حكومة يمينية تحظى بدعم ٦٧ عضوا في الكنيست، لكن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن نتنياهو الذي لم يجد مفرا من الإعلان عن تشكيل حكومة يمين ضيقة تحظى بدعم ٦١ عضو كنيست من أصل ١٢٠. فما هو التكتيك الذي اتبعه نتنياهو في مفاوضات تشكيل الحكومة؟ وما هي أهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الحكومة؟ وما هو تأثير الحكومة على الجانب الفلسطيني وعلى الشأن الداخلي في إسرائيل؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه في السطور القادمة.

تكتيك نتنياهو التفاوضي

ربط نتنياهو ما بين تكتيك التدرج (أو الخطوة خطوة) وتقديم الرشى السياسية للأحزاب في أثناء خوضه مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي. فرغم حصول حزبه على العدد الأكبر من المقاعد (٣٠ مقعدا) في انتخابات ٢٠١٥ إلا أنّ طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي تجبره على الدخول في ائتلاف مع بقية الأحزاب من أجل تشكيل الحكومة. نتنياهو كان يعلم بأن كل حزب من هذه الأحزاب سيحاول ابتزازه إلى أقصى حدّ في حال أسقط خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية مع «المعسكر الصهيوني» برئاسة إسحق هرتسوغ (يسار الوسط حصل على ٢٤ مقعدا) أو حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد (وسط/ ١١ مقعدا)، فتعمد نتنياهو، وعلى لسان بعض المقربين منه، التسريب إلى وسائل الإعلام عن احتمال اللجوء إلى خيار حكومة وحدة وطنية كلما تأزمت المفاوضات وذلك بهدف الضغط على الأحزاب اليمينية.[٢]

حرص نتنياهو في بداية المفاوضات على ضمان ضم رئيس حزب «كلنا» موشيه كحلون (وسط/ ١٠ مقاعد) إلى الحكومة، فكحلون يعتبر بمثابة بيضة القبان في أي سيناريو لتشكيل الحكومة. كحلون كان يدرك ذلك فاستغل ورقة القوة التي يملكها على أتم وجه من أجل تحقيق مطالبه مقابل الدخول في الحكومة، وتزامن ذلك مع إجراء نتنياهو مفاوضات مع حزب «يهدوت هتوراة» (يمين متدين/ ٦ مقاعد) لسهولة الاتفاق معه، كون يهدوت هتوراة يتبنى رأياً دينياً ينص على حرمة تقلد منصب وزير في أي حكومة إسرائيلية لا تطبق الشريعة اليهودية والاكتفاء بمنصب نائب وزير. وتتركز مطالبه حول الحصول على امتيازات اقتصادية لشريحة الحريديم، أساسا.

أنهى نتنياهو الجزء الأهم من المفاوضات بتوقيعه على اتفاقية مع كحلون. وكان الأسهل، ولكن الأكثر كلفة من ناحية اقتصادية، توقيعه على اتفاقية مع يهدوت هتوراة. وبعد ذلك، انتقل إلى الجزء المتوسط الصعوبة من المفاوضات وهو التوقيع على اتفاق مع حزب «شاس» برئاسة آرييه درعي (يمين متدين/ ٧ مقاعد)، مؤجلاً المرحلة الصعبة من المفاوضات – وهي الاتفاق مع «البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت (يمين متدين/ ٨ مقاعد) و«إسرائيل بيتنا» برئاسة افيغدور ليبرمان (يمين/ ٦ مقاعد) ـ إلى ما بعد طلب تمديد مهلة تشكيل الحكومة من رئيس الدولة.

من الواضح أنّ سبب تأجيل الاتفاق مع بينيت وليبرمان يعود إلى وجود معضلة أمام نتنياهو تتمثل بصعوبة إرضاء الطرفين بسبب سقف مطالبهما العالي من ناحية، وبسبب القيد القانوني المفروض عليه من ناحية أخرى والذي يلزمه بعدم تجاوز عدد وزراء الحكومة ١٨ وزيرا. وبالتالي، تقلص هامش المناورة أمام نتنياهو، مما اضطره إلى الاتفاق مع شركائه في الائتلاف على تعديل القانون بهدف توسيع الحكومة ومنح شركائه في الائتلاف عددا أكبر من الحقائب الوزارية.

سارت الأمور كما خطط لها نتنياهو، لولا تفجير ليبرمان قنبلته السياسية باستقالته من وزارة الخارجية وانسحابه من مفاوضات تشكيل الحكومة. وكان بينيت المستفيد الأكبر من انسحاب ليبرمان، إذ استطاع في الوقت الضائع من مهلة تشكيل الحكومة ابتزاز نتنياهو والحصول على ما يريده من مطالب، وذلك لعلمه أنّ البديل عن عدم انضمامه إلى الحكومة هو اعلان نتنياهو فشله وبالتالي تكليف هرتسوغ (المعسكر الصهيوني) بتشكيل الحكومة أو الدعوة إلى إعادة الانتخابات. وهكذا، وقبل ساعة ونصف الساعة من انتهاء المهلة القانونية الممنوحة له أعلن نتنياهو عن تشكيل حكومته الرابعة بعد توقيعه على اتفاق مع «البيت اليهودي»، بعد

سارت الأمور كما خطط لها نتنياهو، لولا تفجير ليبرمان قنبلته السياسية باستقالته من وزارة الخارجية وانسحابه من مفاوضات تشكيل الحكومة. وكان بينيت المستفيد الأكبر من انسحاب ليبرمان، إذ استطاع في الوقت الضائع من مهلة تشكيل الحكومة ابتزاز نتنياهو والحصول على ما يريده من مطالب، وذلك لعلمه أنّ البديل عن عدم انضمامه إلى الحكومة هو اعلان نتنياهو فشله وبالتالي تكليف هرتسوغ (المعسكر الصهيوني) بتشكيل الحكومة أو الدعوة إلى إعادة الانتخابات. وهكذا، وقبل ساعة ونصف الساعة من انتهاء المهلة القانونية الممنوحة له أعلن نتنياهو عن تشكيل حكومته الرابعة بعد توقيعه على اتفاق مع «البيت اليهودي»، بعد الاتفاق مع «كلنا»، «يهدوت هتوراة» و«شاس».

الاتفاق مع «كلنا»، «يهدوت هتوراة» و«شاس».

الأطراف التي تشكلت منها الحكومة والقضايا التي اتفق عليها

أولاً - حزب «كلنا»

أعلن كحلون منذ بداية المفاوضات أنه لن يشارك في الحكومة في حال لم يتسلم المسؤولية عن جميع الخطوات الاقتصادية.[٣] كحلون، كرئيس لحزب يحمل أجندة اجتماعية ويعمل من أجل إجراء اصلاحات اقتصادية، استفاد من التجربة المتعثرة لسلفه لبيد (وزير المالية السابق)، الذي لم يستطع تنفيذ وعوده الانتخابية في الحكومة المنصرمة لعدة أسباب، من أهمها عدم امتلاكه الأدوات الحكومية اللازمة لتنفيذ برنامجه الاقتصادي. لذلك، اشترط كحلون الحصول على حقيبة المالية وحقيبتي البناء والبيئة، بالإضافة إلى السيطرة على سلطة أراضي إسرائيل ورئاسة لجنة المالية في الكنيست.[٤] كما سعى كحلون للسيطرة على قسم إدارة التخطيط والبناء في وزارة الداخلية من أجل معالجة أزمة السكن، مما تسبب بنشوء أزمة مع حزب «شاس» الذي طالب بحقيبة وزارة الداخلية، حيث أن فصل قسم إدارة التخطيط والبناء عن الوزارة يفرغها من أهميتها. تدخل نتنياهو لحل الأزمة فاقترح عدة مقترحات، من ضمنها منح «شاس» منصب نائب وزير المالية مقابل تخليها عن قسم إدارة التخطيط.[٥] وفي اقتراح آخر، الاختيار بين وزارة المواصلات أو وزارة الاقتصاد.[٦] وفي نهاية الأمر، تم تعويض شاس عن وزارة الداخلية بحقيبة وزارة الأديان.[٧] من ناحية أخرى، لم يستطع نتنياهو منح كحلون رئاسة لجنة المالية في الكنيست بسبب تعهده ليهدوت هتوراة بهذا الموقع فتم منح كحلون لجنة مستحدثة في الكنيست كتعويض عن المالية دعيت «لجنة اصلاح السكن والبنوك».[٨] وفي يوم ٢٠١٥/٤/٢٩ تم توقيع اتفاق الائتلاف الحكومي بين الليكود وكلنا، ونص على منح «كلنا» ثلاث حقائب وزارية هي الإسكان وحماية البيئة والمالية التي ستشمل سلطة أراضي إسرائيل وقسم التخطيط، بالاضافة إلى نائب وزير مكلف بالتنسيق بين رئيس الوزراء وكتلة «كلنا» البرلمانية في الكنيست. كما تم الاتفاق على منح «كلنا» رئاسة لجنتي حقوق الطفل والعمل والرفاه في الكنيست.[٩]

ثانياً - يهدوت هتوراة

استطاع هذا الحزب تحقيق ما يطمح إليه عبر موافقة نتنياهو على شروطه للانضمام للحكومة، والتي تدور حول تحسين الوضع الاقتصادي لشريحة الحريديم (سيتم التعرض لذلك لاحقاً). بموجب الاتفاق الموقع بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ حصل حزب «يهودت هتوراة» على منصب نائب وزير الصحة بصلاحيات وزير، بالإضافة إلى نائب وزير التعليم. وفي الكنيست سيترأس الحزب لجنتي المالية والعلوم والتكنولوجيا.[١٠]

ثالثاً - شاس

اشترط آرييه درعي، رئيس حزب «شاس»، على نتنياهو الموافقة على إلغاء ضريبة القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية الأساسية، مقابل الانضمام للحكومة. في البداية رفض نتنياهو ذلك لما يعنيه من عبء إضافي على ميزانية الحكومة، لكنه رضخ فيما بعد أمام إصرار درعي الذي لم يكتف بذلك بل طالب بوزارة الاقتصاد ووزارة الخدمات الدينية (الأديان) بالإضافة إلى منصب نائب وزير المالية، مقابل تخليه عن وزارة الداخلية.[١١] ومجدداً، نشأ صراع بين أحزاب الائتلاف على وزارة الأديان لكن هذه المرة بين «شاس» و«البيت اليهودي». كلا الطرفين كان يطمح لتولي الوزارة كونها إحدى الأدوات المهمة للسيطرة على جمهور المتدينين، فالوزارة مسؤولة عن توظيف حاخامات المدن والقرى الإسرائيلية. وفي الفترة التي سيطرت فيها شاس على الوزارة استطاعت توظيف حوالي ٣٠٠٠

احتياج «شاس».

موظف في المجالس الدينية بالإضافة إلى حوالي ٣٠٠ حاخام. في الحكومة المنصرمة سيطر «البيت اليهودي» على الوزارة فعمل على توظيف ٦٩ حاخاما محسوبين على «التيار الديني الوطني»، لذلك أصرّ درعي على عدم التنازل عن الوزارة حتى لا تفقد شاس نفوذها السياسي في أهم معاقلها، بالرغم من أنّ ميزانية الوزارة تعتبر صغيرة مقارنة بالوزارات الأخرى (لا تتجاوز ٦٢٠ مليون شيكل).[١٢] نجح درعي أيضاً في إخراج إدارة المحاكم الحاخامية من وزارة العدل لتصبح تحت إدارة وزارة الأديان.[١٣] وبتاريخ ٢٠١٥/٥/٤ وقع نتنياهو ودرعي اتفاق الانضمام إلى الحكومة والذي نصّ على تقلد شاس حقيبتي الاقتصاد وتطوير النقب والجليل، بالإضافة إلى وزارة الأديان ونائب وزير المالية ورئاسة لجنة المعارف (التعليم).[١٤]

رابعاً - البيت اليهودي

اثناء الحملة الانتخابية حذر نتنياهو من إمكانية تشكيل حكومة ذات توجه يساري على يد المعسكر الصهيوني بدعم من أعضاء الكنيست العرب تقوم بتقسيم القدس والانسحاب من الضفة، واعتبر أنّ السبيل الوحيد لمنع ذلك يكون بمنح الليكود أغلبية المقاعد في الكنيست وعدم تشتيت أصوات اليمين باتجاه الأحزاب اليمينية الأخرى، حتى يتمكن من تشكيل حكومة ذات توجه يميني. وأكد، بالتالي، أن من يصوت لليكود فكأنما صوت للبيت اليهودي.[١٥] من وجهة نظر البيت اليهودي فإن خطاب نتنياهو قبل الانتخابات هو السبب الرئيسي لحصول البيت اليهودي على ٨ مقاعد بدل ١٢، كما أعطته معظم استطلاعات الرأي. المقاعد الثمانية دفعت نتنياهو إلى التراجع عن الوعود التي منحها لنفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي قبيل ظهور نتائج الانتخابات. فبحسب صحيفة «هآرتس»، تعهد نتنياهو لبينيت بمنحه حقيبة وزارة الدفاع ومسؤولية وزارة الأديان بالإضافة إلى العمل على زيادة البناء في المستوطنات وتقليص صلاحيات المحكمة العليا.[١٦] بعض قيادات الليكود بررت هذا التراجع بنتيجة الانتخابات، وبالتالي فإن عدد مقاعد البيت اليهودي لا يؤهله لتقلد وزارة الدفاع. هذا التبرير أثار غضب بينيت فنشأ نوع من التوتر في العلاقة بين الطرفين انعكس على سير المفاوضات. ففي بداية المفاوضات رفع بينيت من سقف مطالبه بإصراره على الحصول على وزارة العدل كبديل عن وزارة الدفاع أو الخارجية، بالإضافة إلى وزارة الأديان.[١٧] حاول نتنياهو استرضاء بينيت بمنحه وزارة الاقتصاد أو الزراعة، بالإضافة إلى وزارة أخرى، مقابل التنازل عن وزارة الأديان لشاس إلا أن بينيت أصر على مطلبه،[١٨] فبقيت المفاوضات بينهما عالقة بدون تقدم يذكر مما دفع نتنياهو إلى تأجيل الاتفاق مع بينيت إلى ما بعد انتهاء المفاوضات مع الأحزاب الأخرى. أدرك بينيت مرامي تكتيك نتنياهو الذي يهدف إلى توزيع المناصب المهمة على شركائه في الائتلاف وتأجيل بينيت للنهاية بعد استنفاد المهلة الممنوحة لتشكيل الحكومة، وهكذا يصبح بينيت أمام معضلة معقدة، إمّا القبول بما هو مطروح وإما سيكون المتسبب بفشل تشكيل حكومة يمينية مما سيعني تكليف هرتسوغ بتشكيل الحكومة أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة. لذلك هددّ بينيت مبكراً وبشكل علني بأنّ إعطاء وزارة الأديان لشاس يعني نهاية المفاوضات.[١٩] تهديد بينيت دفع نتنياهو إلى الموافقة على منحه حقيبة وزارة التعليم مقابل تخليه عن وزارة الأديان، وذلك بالرغم من معارضة أركان حزبه لذلك كونهم يطمحون لتولي هذه الوزارة.[٢٠] حصول بينيت على وزارة التعليم التي تتداخل صلاحياتها مع وزارة الأديان يعتبر نوعا من التعويض له، كما سيساهم بخلق نوع من أنواع التوازن بين الوزارتين، فأي خطوة منفردة من درعي تمس بجمهور بينيت الانتخابي ستدفع بينيت لاتخاذ خطوة مقابلة ضد جمهور درعي الانتخابي.[٢١]

يعود الفضل إلى ليبرمان في نجاح بينيت بتحقيق شروطه. فلولا المفاجأة التي فجرها ليبرمان بتقديم استقالته من منصب وزير الخارجية وانسحابه من مفاوضات تشكيل الحكومة لما استطاع بينيت فرض شروطه على نتنياهو.[٢٢] فخروج ليبرمان من ملعب المفاوضات يعني أنّ اكتمال عقد الائتلاف الحكومي المنتظر مرهون بموقف البيت اليهودي مما دفع بينيت إلى رفع السقف والمطالبة بوزارة الخارجية.[٢٣] مرة أخرى خضع نتنياهو للابتزاز وأجبر على تقديم حزمة من الامتيازات لبينيت متمثلة بوزارة الزراعة ووزارة التربية والرياضة ونائب وزير الدفاع وعضوية المجلس الوزاري المصغر، بالإضافة إلى وزارة التعليم التي ستتم زيادة ميزانيتها بمئات الملايين من الشواكل التي ستخصص للمؤسسات التعليمية التابعة للتيار الديني الوطني.[٢٤] تزامن ذلك مع قرب انتهاء المدة الممنوحة لنتنياهو لتشكيل الحكومة مما زاد الضغط على كلا

حارب نتنياهو على جبهتين أثناء تشكيله للحكومة، جبهة خارجية تمثلت بالأحزاب المشاركة في الائتلاف ومحاولة الوصول إلى اتفاق معها، والجبهة الداخلية التي تركزت حول محاولة التوفيق بين قيادات حزب الليكود من جهة واحتواء طموحهم في الحصول على حقائب وزارية مهمة من جهة أخرى. بدأ الصراع الداخلي في الليكود بالظهور للعلن عندما أعرب أربعة من أهم قيادات الليكود (جلعاد أردان، يوفال شتنايتس، زئيف ألكين وتسيبي حوتوبيلي) عن رغبتهم في تولي وزارة التعليم، لكن اتفاق نتنياهو مع بينيت على توليه وزارة التعليم أنهى هذا الصراع مبكراً، لكنه ساهم في تعزيز مخاوف قيادات الليكود بعدم تبقي وزارات مهمة ليتقلدوها.

الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق. وبالفعل، وقبل انتهاء المدة بحوالي ساعة ونصف الساعة، أعلن في ٢٠١٥/٥/٦ عن التوصل إلى اتفاق.[٢٥] وفي ٢٠١٥/٥/٧ تم توقيع الاتفاق الذي تضمن منح البيت اليهودي ثلاث وزارات، هي الزراعة والعدل والتعليم التي سيضم إليها مكتب شؤون «الشتات»، إضافة إلى نائب وزير الدفاع (مسؤول عن الإدارة المدنية)، والسيطرة على قسم الاستيطان ورئاسة لجنة القانون والدستور والقضاء في الكنيست.[٢٦]

خامساً - الليكود

حارب نتنياهو على جبهتين أثناء تشكيله للحكومة، جبهة خارجية تمثلت بالأحزاب المشاركة في الائتلاف ومحاولة الوصول إلى اتفاق معها، والجبهة الداخلية التي تركزت حول محاولة التوفيق بين قيادات حزب الليكود من جهة واحتواء طموحهم في الحصول على حقائب وزارية مهمة من جهة أخرى. بدأ الصراع الداخلي في الليكود بالظهور للعلن عندما أعرب أربعة من أهم قيادات الليكود (جلعاد أردان، يوفال شتنايتس، زئيف ألكين وتسيبي حوتوبيلي) عن رغبتهم في تولي وزارة التعليم، لكن اتفاق نتنياهو مع بينيت على توليه وزارة التعليم أنهى هذا الصراع مبكراً، لكنه ساهم في تعزيز مخاوف قيادات الليكود بعدم تبقي وزارات مهمة ليتقلدوها.[٢٧] عمل نتنياهو على تفكيك هذه المشكلة عبر السعي إلى سن قانون يتم بموجبه إلغاء القانون السابق الذي يقضي بفرض قيود على عدد الوزراء ونوابهم في الحكومة بحيث تتشكل من ١٨ وزيرا وأربعة نواب للوزراء.[٢٨] زيادة عدد وزراء الحكومة لم تنه الصراع الداخلي. فبعد ظهور ملامح الاتفاق النهائي مع الأحزاب الأخرى وشغور منصب وزير الخارجية على إثر انسحاب ليبرمان، بدأ صراع جديد بين كل من سيلفان شالوم وأردان وشتنايتس على تولي حقيبة الخارجية. ومرة أخرى أنهى نتنياهو هذا الصراع عبر الاحتفاظ لنفسه بهذه الحقيبة تحت مبرر إبقاء الباب مواربا أمام الأحزاب التي يمكن ضمها مستقبلاً للائتلاف الحكومي كي يتم إغراؤهم بتولي هذه الحقيبة المهمة. لم يقتصر الصراع الداخلي على تولي حقيبة الخارجية بل تعداه إلى جميع الوزارات المهمة، كما حصل بين ميري ريغيف وداني دانون بخصوص وزارة الرفاه الاجتماعي.[٢٩] وعلى ما يبدو فإن قياديّ الليكود كانوا يطمحون لتولي حقيبة وزارية مؤثرة ومهمة من أجل تأمين مستقبلهم السياسي وترك بصمة تؤهلهم لتولي مناصب أهم في المستقبل.

تضمين الاتفاقيات الائتلافية مع الأحزاب المشاركة في الحكومة نص مشروع قانون يلغي القيود على عدد الوزراء ونوابهم مكّن نتنياهو بسهولة من تمرير القانون. ففي ٢٠١٥/٥/١٠ تم التصويت عليه في الحكومة المنتهية ولايتها بالإجماع، ليتم بعدها تحويل القانون إلى الكنيست من أجل إقراره بعد حصوله على أصوات ٦١ عضوا على الأقل.[٣٠] وبالفعل، تمت المصادقة نهائياً على القانون في الكنيست بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ بحيث تمت إزالة القيد المفروض على عدد الوزراء وإتاحة إمكانية تعيين وزير بدون حقيبة،[٣١] ليسارع نتنياهو بعدها إلى عقد لقاءات ماراثونية مع قيادات حزبه من أجل توزيع ما تبقى من حقائب. اصطدم نتنياهو حينها بمعضلة جلعاد أردان الحاصل على المركز الأول في انتخابات البرايمرز داخل الليكود والطامح لتولي حقيبة الخارجية بعد أن أفلتت من بين يديه وزارة التعليم لصالح البيت اليهودي والتي كان يطمح في استلامها. لم يستطع نتنياهو التوصل لاتفاق مع اردان فأعلن أردان استنكافه عن المشاركة في الحكومة،[٣٢] لكن نتنياهو لم ييأس من ضم أردان للحكومة. فعدم اقناعه بدخول الحكومة يعني تحوله من حليف قوي لنتنياهو داخل الليكود إلى منافس محتمل على رئاسة الحزب وانضمامه إلى زميله جدعون

ساعر (وزير الداخلية المستقيل) على مقاعد المترقبين لخوض معركة خلافة نتنياهو. وبالفعل، نجح نتنياهو (بعد ١٢ يوما من الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة) في إقناع أردان بالانضمام واستلام وزارة الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية والدعاية والإعلام،[٣٣] بعد أن قام بإرضاء رئيف ألكين الذي سحب منه مكتب الشؤون الاستراتيجية وأعطاه مسؤولية مكتب شؤون القدس.[٣٤]

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٤ صوّت الكنيست على منح الثقة للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤ بتأييد من ٦١ عضوا ومعارضة ٥٩ [٣٥] (تم التصويت على انضمام أردان للحكومة بعد ١٢ يوما)، وكانت تشكيلتها على النحو التالي:

الأحزاب التي يتكون منها الائتلاف الحكومي وتوزيع الحقائب[٣٦]

الحزب	المقاعد في الكنيست	عدد الوزارات	الوزراء+الوزارات	مواقع أخرى	لجان في الكنيست
الليكود	٣٠	١٥	بنيامين نتنياهو/رئاسة الوزراء + الخارجية موشيه يعلون/الدفاع يوفال شتاينتس/الطاقة والبنى التحتية. يسرائيل كاتس/المواصلات + المخابرات سيلفان شالوم/الداخلية. ميري ريغيف/الثقافة والرياضة داني دانون/العلوم والتكنولوجيا أوفير اكونيس/ الاتصالات ياريف ليفين/السياحة حاييم كاتس/الرفاه والخدمات الاجتماعية زئيف ألكين/الهجرة والاستيعاب جيلا جمليئيل/المساواة بين الجنسين جلعاد أردان/الأمن الداخلي	تسيبي حوتوبيلي/ نائب وزير الخارجية	رئاسة الكنيست. رئاسة لجنة الخارجية والأمن
كلنا	١٠	٣	موشيه كحلون/المالية يوآف جالنت/البناء والإسكان أفي جباي/البيئة	سلطة أراضي إسرائيل قسم التخطيط والبناء	رئاسة لجنة العمل والرفاه رئاسة لجنة حقوق الطفل.
البيت اليهودي	٨	٣	نفتالي بينيت/التعليم. أييليت شاكيد/العدل. اوري أريئيل/الزارعة.	نائب وزير الدفاع (مسؤول عن الإدارة المدنية). قسم الاستيطان	رئاسة لجنة الدستور. رئاسة اللجنة القانونية.
شاس	٧	٣	آرييه درعي/الاقتصاد + تطوير النقب والجليل دافيد ازولاي/الأديان.	نائب وزير المالية	رئاسة لجنة التعليم
يهدوت هتوراة	٦	١	يعكوف ليتسمان/نائب وزير الصحة بصلاحيات وزير.	نائب وزير التعليم	رئاسة لجنة المالية

تموضع المعارضة

أولاً - إسرائيل بيتنا

لم يتوقع أيّ من المراقبين، تقريباً، ذهاب حزب إسرائيل بيتنا برئاسة ليبرمان إلى مقاعد المعارضة. فالحزب يعتبر شريكا طبيعيا لليكود، بل كان قد تحالف معه بقائمة انتخابية موحدة في انتخابات ٢٠١٣، كما أنّ ليبرمان رشح نتنياهو أمام رئيس الدولة لتشكيل الحكومة. لذلك، اعتبر قراره بالاستقالة من منصب وزير الخارجية وإعلانه الامتناع عن المشاركة في الحكومة الجديدة بمثابة مفاجأة من العيار الثقيل. وربما يكون الدافع وراء هذا القرار النتيجة الهزيلة التي حصل عليها الحزب في الانتخابات الأخيرة (٦ مقاعد) بعد أن كان يراهن على ضِعف هذا العدد من المقاعد فآثر رئيسه ممارسة دور المعارضة المتشددة الممثلة لمصالح التيار اليميني غير المتدين، لينافس الليكود على أصوات هذه الشريحة مستقبلاً. فجمهور اليمين ينقسم إلى ثلاثة أقسام، اليمين المتدين»الحريدي» واليمين الديني الوطني واليمين العلماني الذي يتركز في وسط الخارطة الانتخابية، كون نتنياهو انحاز اثناء تشكيل الحكومة لمصالح المتدينين بشكل واضح عبر موافقته على تعديل قانون المساواة بالعبء الذي أقر في عهد الحكومة المنصرمة وموضوع التهود (سنتعرض لذلك لاحقاً).

بدأت بوادر تمرد ليبرمان بالظهور مبكراً، عندما صرح للإذاعة الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ بأنّ «الخطوط العريضة» للحكومة القادمة هي التي ستحسم مسألة انضمام حزبه إليها، وأوضح إنه يريد تضمين «الخطوط العريضة» للحكومة مطلبي «القضاء على حركة حماس» وإلغاء ضريبة مفروضة على المنتجات الاستهلاكية. وانتقد ليبرمان نتنياهو متهما إياه باتباع أسلوب «المماطلة» في المفاوضات مع الأحزاب الإسرائيلية، وأضاف: «ربما يهدف (نتنياهو) إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية»، في إشارة إلى احتمال التحالف مع ائتلاف المعسكر الصهيوني. وأكد ليبرمان أن حزبه لن يشارك في الحكومة في حال انضم إليها «المعسكر الصهيوني»، مشيرا إلى أن المفاوضات لم تتناول حتى الآن مسألة توزيع الحقائب الوزارية.[٣٧]

شعر نتنياهو، على ما يبدو، بأنّ ليبرمان يهدف من وراء تصريحاته إلى رفع سقف مطالبه فقام بملاعبته على هذا الأساس ولم يلتق به للبحث بشأن انضمامه للحكومة إلا في ٢٠١٥/٤/١٧، أي بعد تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة بـ ٢٤ يوما،[٣٨] وذلك حتى تكون المدة الأساسية (٢٨ يوما يمكن تمديدها بـ ١٤ يوما) التي أعطيت له بموجب القانون لتشكيل الحكومة قد شارفت على الانتهاء، وبالتالي تقليص هامش المناورة أمام ليبرمان، لكن الاجتماع المذكور لم يسفر

ليبرمان قلب الطاولة.

عن نتيجة واستمرت الفجوة بالاتساع بين نتنياهو وليبرمان.[٣٩]

بدأ صوت حزب إسرائيل بيتنا المعارض للدخول في الحكومة يعلو تدريجياً، وخصوصاً بعد الاعلان عن إبرام نتنياهو اتفاقا مع الأحزاب الدينية «الحريديم».[٤٠] فهذا الاتفاق يلغي قرارات اتخذتها الحكومة المنصرمة التي كان حزب إسرائيل بيتنا مشاركاً فيها، وأبرزها زيادة مخصصات الأولاد، إعادة الميزانيات لطلاب الييشيفوت (المدارس الدينية اليهودية) وإلغاء بند العقوبات الجنائية على الشبان الحريديم المتهربين من الخدمة العسكرية، والأهم من ذلك تجميد قانون التهود، الذي يسمح بتهود المهاجرين الروس بطرق سهلة وليس على طريقة الحريديم،[٤١] انتقاد اسرائيل بيتنا للاتفاق المبرم مع الحريديم أدى إلى نشوء قطيعة بين ليبرمان ونتنياهو مما أدى إلى تجميد المفاوضات بينهما.[٤٢]

في ٢٠١٥/٥/٤ أعلن ليبرمان انسحابه من مفاوضات تشكيل الحكومة فاتهمه قادة الليكود بأنّه يهدف إلى منع نتنياهو من تشكيل حكومة يمين وطنية مدعومة من ٦٧ عضوا في الكنيست كمناكفة لنتنياهو ولأسباب شخصية. فند ليبرمان اتهام الليكود في مقابلة أجراها مع القناة العاشرة بقوله: «لا يوجد بُعد شخصي في الموضوع، الأمر يتلخص في المفاضلة بين الكرسي والمبدأ، فقررنا الانحياز للمبدأ». وأوضح بأنّ نتنياهو قد عرض عليه وزارات مهمة لكنه رفضها بسبب اتفاق نتنياهو مع الحريديم، والذي تراجع فيه عن الكثير من القوانين التي تم الاتفاق على سنها في الكنيست الماضي كقانون القومية (يهودية الدولة) والمساواة بالعبء والتهود إرضاء ليهدوت هتوراة، بالإضافة إلى التنازل عن «قانون التغلب» (سيتم التعرض له لاحقاً) الذي يحد من صلاحيات المحكمة العليا إرضاء لكحلون، كما تم التراجع عن قانون تحديد عدد وزراء الحكومة (بـ ١٨) ونواب الوزراء (٤). وأشار ليبرمان إلى أنّ نتنياهو رفض تضمين الخطوط العريضة للحكومة القضاء على حماس في غزة

لم تكن القائمة المشتركة بحاجة إلى تصريح نتنياهو عشية الانتخابات بأن العرب يتدفقون لصناديق الاقتراع للتأكد من عنصريته، فنتنياهو مجرب ومعروف تاريخياً في الحكومات الثلاث السابقة التي تولاها بسياساته اليمنية المتشددة تجاه الأقلية العربية. وبالتالي، لم يكن مستغرباً عدم دعوة نتنياهو للقائمة المشتركة من أجل الانضمام للحكومة أو قيام القائمة المشتركة بحجب الثقة عنه. ومن المتوقع أن ينحصر اهتمام القائمة المشتركة بالدفاع عن مصالح الأقلية العربية الاقتصادية والاجتماعية.

وسن قانون يقضي بإعدام «المخربين» الفلسطينيين وعليه لم يكن أمامه سوى رفض الانضمام للحكومة.[٤٣]

لم ييأس نتنياهو من ضم ليبرمان للحكومة وحاول إغراءه بعرض وزارة الدفاع عليه، لكن ليبرمان رفض ذلك وبقي على موقفه،[٤٤] ولم يكتف بذلك بل صرح للصحافة بأن: «نتنياهو كذاب ومخادع»،[٤٥] ما يشير إلى توتر غير مسبوق بين ليبرمان ونتنياهو، لكن ذلك لا يعني إسقاط احتمال انضمام ليبرمان للحكومة نهائيا، في حال سعى نتنياهو لتوسيع الائتلاف الحكومي. ففي مقابلة مع القناة الثانية أبقى ليبرمان الباب مواربا عندما صرح بأنّه، وفي حال تغيرت الخطوط العريضة للحكومة، فسينضم إليها.[٤٦] والمتوقع هو عدم معارضة ليبرمان وحزبه للحكومة في جميع مشاريعها بل سيؤيد الحكومة في مواقفها اليمينية المتشددة ويعارضها إذا تساهلت في بعض الأمور ليظهر بمظهر الممثل الحقيقي لليمين في إسرائيل.

ثانياً - المعسكر الصهيوني

رغم أنّ كلاً من هرتسوغ ونتنياهو قد صرح أثناء الحملة الانتخابية بأنه وفي حال فوزه لن يسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا انّ هذا الاحتمال بقي وارداً طوال الفترة التي قضاها نتنياهو في مفاوضات تشكيل الحكومة، وذهب لاستخدام المعسكر الصهيوني كعصاة يهدد بها شركاءه من أحزاب اليمين من خلال التسريب لوسائل الإعلام عن احتمال اللجوء لخيار حكومة الوحدة، بل وصل الأمر بدرعي شريك نتنياهو في الائتلاف الحكومي إلى حد دعوة هرتسوغ للانضمام إلى الحكومة كرد على استنكاف ليبرمان.[٤٧]

صمت هرتسوغ وعدم انتقاده للائتلاف المتشكل دفع شريكه في المعارضة (حزب يوجد مستقبل)، على لسان رئيسه لبيد، إلى انتقاده بقوله: «هم صامتون لأنهم كانوا (حزب العمل) يعطون للحريديم تماماً كما فعل نتنياهو، بل أكثر من ذلك، حتى».[٤٨] وعلى ما يبدو، كان لبيد يهدف من انتقاده هذا إلى كسب أصوات الناخبين بالظهور بمظهر المعارض الحقيقي لسياسات نتنياهو وأنه البديل المستقبلي له وليس المعسكر الصهيوني. تصريحات لبيد دفعت هرتسوغ إلى رفع نبرة انتقاده لنتنياهو فصرح في جلسة التصويت على منح الثقة للحكومة: «لا يوجد قائد يرضى بالانضمام لحكومة «السيرك» القائمة».[٤٩] رغم ذلك، فمن المتوقع ألا يستطيع المعسكر الصهيوني توحيد المعارضة من خلفه بسبب عدم تجانسها من ناحية ووجود جزء منها مؤيد الحكومة، كإسرائيل بيتنا، من ناحية أخرى.

ثالثاً - يوجد مستقبل

توتر العلاقة الشخصية ما بين نتنياهو ورئيس الحزب لبيد نتيجة الاختلاف بينهما على مشروع الميزانية كان من الأسباب الرئيسية لانفراط عقد الحكومة السابقة. لذلك، كان احتمال انضمام لبيد للحكومة ضعيفا للغاية، وتراجع هذا الاحتمال جداً بعد توقيع نتنياهو على اتفاقية مع يهدوت هتوراة تتضمن تنكره لكثير من القوانين التي تم سنها سابقاً كالمساواة بالعبء، ما دفع لبيد للتصريح قائلاً: «نتنياهو يبيع قيم الدولة مقابل تشكيل ائتلاف حكومي».[٥٠] وفي موضع آخر، انتقد التحالف مع الحريديم بقوله: «غير مستعدين للاعتراف بنا ويرفضون تأدية قسم الولاء، هذه فضيحة»،[٥١] وهدد باللجوء إلى المحكمة العليا للإعتراض على تهرب يهدوت هتوراة من قسم الولاء لإسرائيل عبر تولي منصب نائب وزير الصحة بصلاحيات وزير كاملة، واتهمهم بأنّهم يأخذون النقود من الدولة ولا يعترفون بها.[٥٢]

قام حزب يوجد مستقبل بحجب الثقة عن الحكومة، وأعلن على لسان رئيسه لبيد بأن الحزب لن يشارك في الحكومة تحت أي ظرف في ظل تخلي نتنياهو عن المبادئ التي اقرتها الحكومة السابقة كالمساواة بالعبء ومواد التعليم الاساسي.[٥٣] ومن المتوقع أن يمارس الحزب في الكنيست دور المدافع الشرس عن مصالح جمهور ناخبيه

من الطبقة الوسطى وانتهاج خط سياسي وسطي يؤهله للمنافسة في الانتخابات القادمة على أصوات جمهور الوسط في إسرائيل.

رابعاً - القائمة المشتركة (الأحزاب العربية)

لم تكن القائمة المشتركة بحاجة إلى تصريح نتنياهو عشية الانتخابات بأن العرب يتدفقون لصناديق الاقتراع للتأكد من عنصريته، فنتنياهو مجرب ومعروف تاريخياً في الحكومات الثلاث السابقة التي تولاها بسياساته اليمنية المتشددة تجاه الأقلية العربية. وبالتالي، لم يكن مستغرباً عدم دعوة نتنياهو للقائمة المشتركة من أجل الانضمام للحكومة أو قيام القائمة المشتركة بحجب الثقة عنه. ومن المتوقع أن ينحصر اهتمام القائمة المشتركة بالدفاع عن مصالح الأقلية العربية الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً - ميرتس

ميرتس، كحزب يساري علماني، يختلف ايديولوجياً مع نتنياهو ويرفض الانضواء تحت لوائه في حكومة واحدة، لذلك لم يعرض عليه نتنياهو الانضمام لحكومته. وبطبيعة الحال، صوت الحزب بحجب الثقة عنه. ومن الطبيعي ان يكون حزب ميرتس جزءاً من المعارضة، والمتوقع أن يمارس دوراً «إعلامياً» في فضح ممارسات الحكومة العنصرية.

السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الحكومة

تعتبر الحكومة الائتلافية الضيقة[٥٤] الحالية السادسة من نوعها في تاريخ دولة إسرائيل. فهذه ليست المرة الأولى التي تحظى حكومة ضيقة بثقة الكنيست. الجدول التالي يفصل تاريخ هذا النوع من الحكومات:[٥٥]

الكنيست	مدته	رئيس الوزراء	المقاعد	مصير الائتلاف
الثامن	٧٤/١٠-٧٤/٦	إسحق رابين	٦١	تم توسيعه لـ ٦٨ بضم المفدال
التاسع	٧٧/١٠-٧٧/٦	مناحيم بيغن	٦٢	تم توسيعه لـ ٧٧ بضم داش
العاشر	٨١/٧-٨١/٨	مناحيم بيغن	٦١	تم توسيعه لـ ٦٤ بضم هتحياه
الثاني عشر	٩٠/١١-٩٠/٦	إسحق شامير	٦٢	تم توسيعه بضم أجودات يسرائيل
الثالث عشر	٩٣/٩-٩٢/٧	إسحق رابين	٦٢	حكومة أقلية (٥٦ مقعدا) باستقالة شاس

بالاستناد إلى الجدول السابق يمكننا الاستنتاج بأن الحكومات الضيقة في تاريخ إسرائيل عمرها قصير. فقد ذهبت أربع منها باتجاه توسيع قاعدتها في الكنيست حتى تستمر في الحكم، أمّا الخامسة التي لم توسعها فلم تصمد كثيراً.

أمّا بالنسبة للحكومة الحالية فهنالك عدة سيناريوهات متوقعة لمستقبلها، من أبرزها:

أولاً: استمرار الحكومة بشكلها الحالي وإكمال مدتها القانونية

بمعنى بقاء الوضع على ما هو عليه «status quo». وهذا يعني استمرار الحكومة بشكلها الحالي (حكومة يمين ضيقة مدعومة من ٦١ عضوا في الكنيست) لمدة أربع سنوات. تحقق هذا السيناريو ضعيف للغاية، إذ تشير التجربة التاريخية إلى صعوبة استمرار إي ائتلاف حكومي ضيق لمدة أربع سنوات. وهذا ما صرح به تساحي هنغبي (رئيس الائتلاف الحكومي ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عن حزب الليكود)،[٥٦] إذ يكفي أن يحدث خلاف ما بين رئيس الحكومة وأصغر حزب لتسقط الحكومة.

ثانياً: توسيع الائتلاف الحكومي أو تشكيل حكومة وحدة وطنية

بمعنى ضمّ أحزاب أخرى إلى الائتلاف الحكومي، مثل إسرائيل بيتنا، المعسكر الصهيوني أو يوجد مستقبل، من أجل توفير دعم قوي للحكومة من أكبر عدد من أعضاء الكنيست يضمن لها إكمال مدتها القانونية. تحقق هذا السيناريو ضعيف أيضاً. فإسرائيل بيتنا حكم على نفسه بعدم الدخول في الحكومة بخطوطها العريضة الحالية، ولا يتوقع أن يرضى شركاء نتنياهو في الائتلاف الحكومي الحالي بتغيير هذه الخطوط. فإذا قبل ليبرمان بالانضمام إلى الحكومة بدون تغيير خطوطها العريضة يكون قد حكم على نفسه بالانتحار السياسي، إذ كيف سيبرر لجمهور ناخبيه الجلوس على مقاعد حكومة انقلبت على معظم القوانين التي دفع هو (ليبرمان) باتجاه سنها في الكنيست الماضي. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الحكومة بشكلها الحالي مقبولة على ليبرمان فلماذا رفض الانضمام إليها من البداية؟ أمّا بالنسبة للمعسكر الصهيوني فاحتمال انضمامه للحكومة ضمن الظروف الحالية ضعيف للغاية. فرغم أن هرتسوغ كان «رقيقاً» في رفضه الدخول في الحكومة (مما يوحي بعدم رفضه الانضمام لها بشكل مطلق) إلا أنّ دخوله للحكومة يعني احتواءه وسقوط فكرة طرح نفسه كبديل عن نتنياهو. أضف إلى ذلك، إمكانية حدوث انشقاق في داخل حزبه إذا قبل بذلك.

ليس للحكومة بشكلها الحالي أي أفق سياسي. فرغم أنّ البند الثاني من الخطوط العريضة المعلنة للحكومة نص على أنّ: «الحكومة ستدعم المسيرة السلمية وستسعى لعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا مع المحافظة على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية لإسرائيل»، إلا أنّ هذه الخطوط العريضة لم تتضمن التعهد بالعمل على أساس حلّ الدولتين وأبقت النص فضفاضاً. كما أنّ المحافظة على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية لدولة إسرائيل يعني عند نتنياهو (كما صرح مراراً) عدم الانسحاب من الضفة الغربية وإبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها.

فهنالك معارضة قوية من قيادات مهمة في حزبه لفكرة الدخول في حكومة نتنياهو. على صعيد حزب يوجد مستقبل، من الصعوبة بمكان ـ كما أسلفنا ـ دخوله في ائتلاف مع حكومة نتنياهو وذلك على خلفية التنافر الشخصي بينه وبين لبيد من ناحية ولأن الدخول في الحكومة بخطوطها العريضة الحالية ينسف مبرر وجود الحزب، وخاصة الدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى العلمانية.

ثالثاً: انفراط عقد الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة

يعتبر هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً، وذلك لصعوبة استمرار الحكومة بشكلها الحالي كما أسلفنا في السيناريو الأول ولصعوبة توسيع الائتلاف الحكومي أو تشكيل حكومة وحدة وطنية كما أسلفنا في السيناريو الثاني. فالمتوقع أن لا تصمد الحكومة بشكلها الحالي سنتين أو ثلاث وأن يُدعى إلى انتخابات مبكرة.

القضايا المتوقعة

أ) فيما يتعلق بالفلسطينيين

أولاً: المسيرة السلمية

ليس للحكومة بشكلها الحالي أي أفق سياسي. فرغم أنّ البند الثاني من الخطوط العريضة المعلنة للحكومة نص على أنّ: «الحكومة ستدعم المسيرة السلمية وستسعى لعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا مع المحافظة على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية لإسرائيل»،[٥٧] إلا أنّ هذه الخطوط العريضة لم تتضمن التعهد بالعمل على أساس حلّ الدولتين وأبقت النص فضفاضاً. كما أنّ المحافظة على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية لدولة إسرائيل يعني عند نتنياهو (كما صرح مراراً) عدم الانسحاب من الضفة الغربية وإبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها.[٥٨] وفي مؤشر قوي على ذلك، قام نتنياهو بتعيين تسيبي حوتوبيلي نائبة لوزير الخارجية، وهي المعروفة بمواقفها اليمينية المتشددة وقد استهلت عملها كنائبة لوزير الخارجية بالقول: «ثمة أهمية لأن نقول إن هذه البلاد كلها لنا، ولم نأتِ إلى هنا لكي نعتذر عن ذلك».[٥٩] ولم يكتف نتنياهو بذلك بل قام بتعيين دوري جولد في منصب المدير العام لوزارة الخارجية، وهو صاحب الميول اليمينية والرافض لمبدأ حل الدولتين.[٦٠] أضف إلى ذلك، فإنّ الاتفاقيات الائتلافية الموقعة مع جميع الأحزاب المشاركة في الحكومة لم تتطرق بأي شكل من الأشكال إلى الحديث عن حل سياسي، أو حتى المفاوضات، بل غاب هذا الأمر تماماً عن نصوص الاتفاقيات الموقعة.[٦١]

بالاستناد لما سبق، يتوقع أن يستمر الجمود في العملية السلمية وفي المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، وخصوصاً بعدما صرح الرئيس الاميركي باراك أوباما (في المقابلة التي أجرتها معه قناة «العربية» بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٧) قائلاً : «التوصل لسلام فلسطيني- إسرائيلي هو تحد صعب للغاية،....، لا أعتقد أن اتفاقاً شاملاً هو أمر ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة وتوجهاتها والتحديات التي يواجهها الرئيس الفلسطيني».[٦٢] تصريحات أوباما تعني عدم نيته التدخل بشكل فاعل لدفع المسيرة السلمية لقناعته بعدم جدوى أي جهد سياسي في ظل حكومة اليمين الحالية. فالمتوقع في ظل سيطرة التيار اليميني على الحكومة الحالية أن يسود التوجه نحو إدارة الصراع، لا حلّه،[٦٣] عبر التقدم بمبادرات سياسية هدفها احتواء الصراع. وقد ظهرت بوادر ذلك اثناء لقاء نتنياهو بفيدريكيا موغريني، مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بإعلانه عن استعداده لتجديد مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتفاق حول حدود الكتل الاستيطانية.[٦٤] والمرجح أن نتنياهو سيستمر في سياسته التي تقوم على كسب الوقت وفرض وقائع جديدة على الأرض بزيادة وتيرة الاستيطان، مع الادعاء بعدم

التخلي عن العملية السلمية والتلميح عبر الإعلام باحتمال قبوله بمبادرة السلام العربية كأساس للحل حتى يتجنب الانتقادات الدولية الموجهة له.

ثانياً: الاستيطان في الضفة الغربية والقدس

في جلسة خاصة عقدت في الكنيست بمناسبة مرور ٤٨ عاما على احتلال الشطر الشرقي من القدس أو ما يعرف في إسرائيل بـ«توحيد القدس»، أكد نتنياهو أنّ: «القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل»، وأضاف: «سنستمر في البناء وتطوير المدينة،...،لا نبني في القدس لكي نواجه المجتمع الدولي، بل نقوم بذلك بمسؤولية وتعقل لأنه حقنا الطبيعي»، وأضاف أن «المدينة لن تقسم ولن تعود لتكون خط مواجهة ومدينة في الكتب». وتابع: «نحن في الشرق الأوسط نعرف من الذي يدخل المنطقة التي يتم إخلاؤها، أمامنا خيار واحد لضمان الطابع الحر للقدس وهي السيادة الإسرائيلية».[٦٥] عقب الخطاب بيومين اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة قرارات تهدف إلى تعزيز ضم مدينة القدس، شملت بلورة خطة تطوير تمتد من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ وإقامة طاقم خاص لتنظيم «الاحتفالات» بما أسمته الحكومة الإسرائيلية باليوبيل الذهبي لاحتلال وضم مدينة القدس حيث تحتفل إسرائيل بالذكرى الخمسين في العام ٢٠١٧. وقررت الحكومة أيضا بلورة خطة لتطوير البنية التحتية وتشجيع الزيارات لساحة «المبكى» وتخصيص أبنية ضمن حدود القدس المحتلة للنشاطات الثقافية والتربوية.[٦٦] لذلك، من المتوقع في الفترة القادمة، وبعد إسناد مسؤولية مكتب شؤون القدس لزئيف ألكين المحسوب على التيار الديني القومي داخل الليكود، أن ترتفع وتيرة تهويد القدس عبر زيادة بناء المستوطنات فيها.

أمّا بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية، فمنذ نشأة المشروع الصهيوني في الأرض الفلسطينية بدأت الحكومات الإسرائيلية، وبغض النظر عن توجهها السياسي والفكري، بفرض سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. فهنالك شبه إجماع داخل إسرائيل على دعم الاستيطان،[٦٧] والسياسة المعتمدة إسرائيلياً تقوم على مزيد من التوسع والضم عبر تهويد الجليل والنقب بمصادرة الأراضي وهدم البيوت (كمثال: مخطط برافر).[٦٨] وبحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة ما بين ١٩٨٦–٢٠١٣ تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى حوالي ١٠ أضعاف (من ٦٠,٧٦٦ إلى ٥٨٠,٨٠١)،[٦٩] يتوزعون على ١٤٨ مستوطنة ويتركز أغلبهم في القدس (٢٨١,٦٨٤) ورام الله (١١٣,٢٥٣) بواقع ٢٦ مستوطنة في كلّ منهما.[٧٠] وقد وصلت نسبة النمو السكاني للمستوطنين في السنوات الأخيرة إلى ٥٪

الصوت العربي «المخيف» في الانتخابات الاسرائيلية؟

مقابل ١,٨٪ في المدن الإسرائيلية، بمعنى أنّ نسبة النمو في المستوطنات تصل إلى ٣ أضعاف النسبة الموجودة داخل إسرائيل.[٧١] ويعود هذا إلى أنّ ٤٠٪ من النمو في المستوطنات ناتج عن النزوح السكاني من داخل المدن الإسرائيلية ومن قبل المهاجرين الجدد باتجاه المستوطنات.[٧٢] وهذه نتيجة طبيعية لقيام حكومات اسرائيل المتعاقبة باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة الاسرائيليين الى الضفة الغربية من خلال منح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمستوطنين.[٧٣] ويلاحظ ازدياد ورش البناء المقامة في المستوطنات خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٠٪،[٧٤] بالإضافة إلى تهويد الجليل والنقب الذي ظهرت بوادره بقرار المحكمة العليا الموافقة على هدم وتهجير قرية أم الحيران البدوية.[٧٥]

من المتوقع في ظل الحكومة الحالية (وبعد تولي البيت اليهودي – حزب المستوطنين – مسؤولية قسم الاستيطان وموقع نائب وزير الدفاع المسؤول عن الإدارة المدنية) أن تزداد وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وبالذات في منطقة القدس والأغوار، بهدف ترسيخ الوقائع على الأرض وإفشال حلّ الدولتين، كما يتوقع أن يتم تمدين المستوطنات، بمعنى تحويل المستوطنات إلى مدن (كما هو الحال في مستوطنة أريئيل) من أجل ترسيخ المشروع الاستيطاني.

ثالثاً: تدويل القضية وحملات المقاطعة

يحاول نتنياهو (ومن خلفه التيار اليميني) الظهور بمظهر الواثق بإخفاء قلقه من تبعات تدويل القضية الفلسطينية وما سيجره ذلك من زيادة عزلة إسرائيل ونزع الشرعية عنها، حيث يعتقد كثير من المحللين أنّ تدويل القضية إذا تزامن مع تطور وتعاظم حركة الـBDS[٧٦] فسيكون له تأثير قوي على إسرائيل واقتصادها، بينما يعلن التيار اليميني – على لسان رئيس الكنيست يولي أدلشتيان (ليكود) – عدم مبالاته بالرأي العام الدولي وأن إسرائيل دولة ذات اقتصاد قوي لن يتأثر بحملات المقاطعة،[٧٧] وذلك بعكس تقديرات قيادات

يحاول نتنياهو (ومن خلفه التيار اليميني) الظهور بمظهر الواثق بإخفاء قلقه من تبعات تدويل القضية الفلسطينية وما سيجره ذلك من زيادة عزلة إسرائيل ونزع الشرعية عنها، حيث يعتقد كثير من المحللين أنّ تدويل القضية إذا تزامن مع تطور وتعاظم حركة الـBDS [٧٦] فسيكون له تأثير قوي على إسرائيل واقتصادها، بينما يعلن التيار اليميني - على لسان رئيس الكنيست يولي أدلشتيان (ليكود) - عدم مبالاته بالرأي العام الدولي وأن إسرائيل دولة ذات اقتصاد قوي لن يتأثر بحملات المقاطعة،[٧٧] وذلك بعكس تقديرات قيادات مهمة مثل عاموس يدلين (رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية سابقا/المعسكر صهيوني) الذي يرى في حملات المقاطعة خطرا استراتيجيا على إسرائيل.

مهمة مثل عاموس يدلين (رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية سابقا/المعسكر صهيوني) الذي يرى في حملات المقاطعة خطرا استراتيجيا على إسرائيل.[٧٨] وفيما يخص تدويل القضية وكرد على توجه السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية هدد ادلشتيان بضم مناطق ج (C) في الضفة الغربية،[٧٩] (التي تمتد على قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة وتبلغ مساحتها ٣,٣ مليون دونم تقريباً، وتخضع لسيطرة إسرائيلية شبه تامة).[٨٠] تهديد ادلشتيان يعتبر تطبيقا لخطة نفتالي بينيت، رئيس البيت اليهودي، التي اقترحها لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، وهي كالتالي:[٨١]

١. الإبقاء والمحافظة على المستوطنات في الضفة من خلال ضم مناطق «C» في الضفة الغربية إلى إسرائيل. هذه المستوطنات يسكنها أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي.
٢. منح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المتواجدين في المنطقة C، والذين يقدر عددهم بحوالي ٥٠ ألفا.
٣. حكم ذاتي كامل مع شبكة طرق ومواصلات خاصة لمناطق السلطة في الضفة (مناطقA+B).
٤. عدم السماح لأي لاجئ بالعودة إلى الضفة الغربية.
٥. السيطرة الأمنية في الضفة تكون لإسرائيل.
٦. ترسيخ الانفصال بين غزة والضفة.
٧. توسيع الاستثمارات الاقتصادية المشتركة «اليهودية / العربية» في مناطق السلطة.

لذلك، من غير المستبعد أن تقوم الحكومة الحالية بتقنين ضم مناطق C، تحت مبرر الرد على توجه السلطة الفلسطينية نحو تدويل القضية الفلسطينية.

رابعاً: الانقسام الفلسطيني

حكومة اليمين الضيقة الحالية ستسعى للإبقاء على الوضع الراهن. فمن المتوقع الاستمرار في السياسة الإسرائيلية السابقة والقائمة على تقليل «العنف» الصادر من غزة، وذلك من أجل إضعاف الأصوات التي تنادي بإسقاط سلطة حركة المقاومة الإسلامية «حماس». ومن جهة أخرى، وبشكل غير مباشر، إضعاف السلطة في رام الله التي تدعو إلى حل الدولتين. ولذلك، فهي تقدم بعض التسهيلات الاقتصادية لحماس من أجل زيادة قدرتها على ضبط الاوضاع الأمنية في غزة وبهدف المحافظة على الانقسام الفلسطيني بالإبقاء على فصل غزة عن الضفة وتغذية الصراع بين «حماس» و«فتح» من أجل إضعاف الطرفين،[٨٢] وهذا يفسر رفض نتنياهو طلب أفيغدور ليبرمان تضمين برنامج الحكومة هدف إسقاط حماس في غزة (كأحد الشروط للانضمام إلى الحكومة).

خامساً: الموقف من المقاومة في غزة:

أظهرت حرب «الجرف الصامد» (٢٠١٤) وجود ثلاث استراتيجيات للتعامل مع المقاومة وحماس في غزة:[٨٣]

١. **استراتيجية نتنياهو/ يعلون** وتنص على الوصول لاتفاق مع حماس بعد استنزافها عبر المواجهة العسكرية والحرب (وهذا يعني التحكم بغزة من الخارج دون التورط بإعادة احتلالها وفرض الحكم العسكري عليها).
٢. **استراتيجية ليفني/ بينيت** وتنص على عدم التفاوض مع حماس أو التوقيع على اتفاق معها، وإنما شن حرب استنزاف ضد حماس والوصول إلى حل أحادي الجانب بدون الاتفاق مع حماس.

٣. **استراتيجية ليبرمان** وتنص على القضاء على سلطة حماس في غزة وإخضاعها بحيث ترفع الراية البيضاء عبر الحسم العسكري .

في ظل الحكومة الحالية من المتوقع الاستمرار بانتهاج استراتيجية نتنياهو/ يعلون.

سادساً: الجانب الأمني

تقوم السياسة الأمنية لنتنياهو والتيار اليميني على الاحتفاظ بالأرض وعدم نقل السيطرة الأمنية لأي طرف كان. فأمن إسرائيل يجب أنّ يبقى بيد إسرائيل، وهذا ما صرح به نتنياهو بقوله: «في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين تحتاج إسرائيل للسيطرة أمنياً على الأرض حتى حدود الأردن وذلك لفترة طويلة. إسرائيل لا تستطيع أن تعتمد على القوى الأمنيّة الفلسطينية. إسرائيل أعلنت مراراً بأن أساس حل الدولتين مبنيّ على دولة فلسطينية منزوعة السلاح، فقط الجيش والشاباك يستطيعان ضمان ذلك من خلال منعهما عمليات التهريب وتصنيع الصّواريخ وإحباط العمليات «الانتحارية» والكشف عن الأنفاق، وذلك من أجل ضمان بقاء الضّفّة منزوعة السلاح وعدم سيطرة «الحركات الجهادية» عليها».[٨٤]

بناء على ما تقدم، من المتوقع استمرار إسرائيل بانتهاج سياسة قص الأعشاب في الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة مباشرة من الاحتلال، والتي تقوم على استمرار الفعل الأمني ضدّ المقاومة، بمعنى الضغط الثابت عليها لمنعها من إعادة تنظيم صفوفها، وهذا يعني استمرار الاعتقالات والاقتحامات العسكرية لمناطق السلطة الفلسطينية في الضفة، بالإضافة إلى استمرار انتهاج سياسة المحافظة على الردع في غزة وهو ما يبقي احتمال شن عدوان عسكري جديد على قطاع غزة قائما في حال لم يتم التوصل لاتفاق هدنة وشعرت إسرائيل بأنّ مستوى الردع قد تآكل بفعل استئناف إطلاق الصواريخ من غزة.

سابعاً: الجانب الاقتصادي

نقل موقع «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٢، عن ضابط إسرائيلي رفيع، أن ما يسمى كتيبة «يهودا والسامرة» والإدارة المدنية التابعة لقوات الاحتلال تعمل هذه الأيام على إعداد سلسلة من الإجراءات الميدانية الهادفة لتسهيل حركة الفلسطينيين على شوارع الضفة الغربية المحتلة، وذلك كجزء من سياسة قيادة المنطقة العسكرية الوسطى التابعة لجيش الاحتلال والمسؤولة عن احتلال الضفة الغربية. وتهدف هذه الإجراءات الميدانية إلى الفصل بين «المنظمات الإرهابية» والسكان الفلسطينيين والحفاظ على الوضع الأمني الهش السائد في الضفة الغربية، حسب تعبير الضابط.[٨٥] ويشير تصريح الضابط الإسرائيلي إلى ترجيح استمرار سياسة «السلام الاقتصادي» التي أطلقها نتنياهو سابقاً والقائمة على تقديم تسهيلات اقتصادية محدودة للفلسطينيين بهدف الحيلولة دون انفجار الأوضاع.

ب) فيما يتعلق بالشأن الداخلي

أولاً: القوانين

بحسب الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين الليكود والأحزاب المشاركة في الحكومة، تم الاتفاق على سن بعض القوانين في الكنيست الحالي، من أهمها:[٨٦]

١. القانون النرويجي «الجزئي»: يتيح هذا القانون للوزير المنتمي إلى كتلة برلمانية تمتلك ١٢ عضوا في الكنيست الاستقالة من عضوية الكنيست، ويحل محله عضو آخر من لائحة حزبه الانتخابية. وفي حال استقال الوزير من منصبه خلال ولاية الكنيست يحق له العودة إلى عضوية الكنيست مقابل خروج من حل محله. الهدف من سن هذا القانون هو تخفيف العبء على بعض الوزراء (أعضاء الكنيست) عبر السماح لهم بالتغيب عن جلسات الهيئة العامة للكنيست.

٢. قانون الحزب الكبير: بموجب هذا القانون سيتم سحب صلاحية التكليف بتشكيل الحكومة من رئيس الدولة (بناء على توصية الكتل الفائزة بالانتخابات) ليصبح المكلف بتشكيلها وبشكل تلقائي هو رئيس الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في الكنيست. هدف نتنياهو من سن هذا القانون هو الالتفاف على الآلية الحالية التي تسمح لحزب لم يحصل على أغلبية المقاعد بتشكيل الحكومة في حال تم رفع توصية بذلك من قبل الأحزاب الفائزة بالانتخابات لرئيس الدولة. ومن المتوقع أن يؤدي سن القانون إلى تغيير في الخارطة السياسية وذهاب بعض الأحزاب لتشكيل قوائم انتخابية مشتركة من أجل ضمان أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات للظفر، بالتالي، بالتكليف بتشكيل الحكومة.

٣. قانون حق التصويت في الخارج: يجيز هذا القانون لحملة الجنسية الإسرائيلية التصويت من خارج «البلاد». ويبدو أنّ الهدف من القانون كسر موازين التصويت الحالية، وخصوصاً بعد حصول القائمة المشتركة (العربية) على ١٣ مقعدا. فاليهود من حملة الجنسية الإسرائيلية يشكلون العدد الأكبر من

بناء على الاتفاقيات الموقعة بين الليكود وبقية الأحزاب المشاركة في الحكومة، سيزداد العبء على ميزانية الحكومة. فقد اتفق نتنياهو مع الأحزاب جميعها على زيادة عدد الوزراء من ١٨ إلى ٢٢ وهذا يعني المزيد من المصروفات، كما اتفق مع يهدوت هتوراة على إرجاع المخصصات الممنوحة للعائلات الكثيرة الأولاد (وهذا يخدم شريحة الحريديم بشكل أساسي)، بالإضافة إلى توفير علاج أسنان مجاني للأطفال تحت سن ١٨ عاما، وتجميد قرارات اتخذت في الحكومة المنصرمة تمس شريحة الحريديم، على رأسها تقليص ميزانية المدارس الدينية والإصلاحات المنوي ادخالها على المناهج الدراسية الأساسية..

المتواجدين في الخارج. ومن المتوقع أن يضع نتنياهو مجموعة من الضوابط في هذا القانون كتحديد مواقع معينة للتصويت تكون قريبة جغرافياً من التجمعات اليهودية بحيث يضمن الاستفادة من أصوات اليهود وحرمان الأقلية العربية من حق التصويت في الخارج.

٤. قانون الميزانية لسنتين: بموجب هذا القانون تعرض الحكومة على الكنيست ميزانية لسنتين (بدل سنة واحدة كما جرت العادة) من أجل التصويت على إقرارها. الهدف من سن القانون هو زيادة استقرار الائتلاف الحكومي. فالتصويت على ميزانية الحكومة يعتبر من المحطات المهمة التي قد تعرض الائتلاف الحكومي للانهيار (كما حدث في الحكومة المنصرمة). لذلك، من شأن التصويت على ميزانية لسنتين بدل سنة أن يضمن استقرار الحكومة لسنتين على الأقل في موضوع الميزانية.

ثانياً: الاقتصاد

بناء على الاتفاقيات الموقعة بين الليكود وبقية الأحزاب المشاركة في الحكومة، سيزداد العبء على ميزانية الحكومة. فقد اتفق نتنياهو مع الأحزاب جميعها على زيادة عدد الوزراء من ١٨ إلى ٢٢ وهذا يعني المزيد من المصروفات، كما اتفق مع يهدوت هتوراة على إرجاع المخصصات الممنوحة للعائلات الكثيرة الأولاد (وهذا يخدم شريحة الحريديم بشكل أساسي)، بالإضافة إلى توفير علاج أسنان مجاني للأطفال تحت سن ١٨ عاما، وتجميد قرارات اتخذت في الحكومة المنصرمة تمس شريحة الحريديم، على رأسها تقليص ميزانية المدارس الدينية والإصلاحات المنوي ادخالها على المناهج الدراسية الأساسية.[٨٧] أضف إلى هذا اتفاقه مع شاس على إلغاء ضريبة القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية الأساسية،[٨٨] بالإضافة إلى الاتفاق مع «كلنا» على مضاعفة راتب الجنود في الجيش الإسرائيلي. في المقابل، ومن أجل زيادة واردات الحكومة، تم الاتفاق مع «كلنا» على رفع الضريبة على الذين يتملكون شققا بهدف الاستثمار (بهدف معالجة أزمة السكن) وتقليص الإعفاء على ودائع التقاعد للذين يتقاضون أعلى من ١٩ ألف شيكل في الشهر.

بحسب تقرير نشرته «ذي ماركر»، يتوقع أن تكلف هذه الاتفاقيات ميزانية الحكومة الإسرائيلية حوالي ٨ مليارات شيكل، حيث حصل الحريديم، ممثلين بيهدوت هتوراة، على نصيب الأسد بواقع ٣,٧٦٥ مليار بالإضافة إلى ١,٢ مليار لشاس. أمّا البيت اليهودي فحصل على مليار شيكل كزيادة لميزانية وزارة التعليم، بينما ستكلف إصلاحات «كلنا» الاقتصادية ٢ مليار شيكل،[٨٩] إضافة إلى حوالي ٦٠ مليون شيكل تكاليف زيادة عدد الوزراء.[٩٠] وبالتالي، يتوقع أن تواجه الحكومة مصاعب اقتصادية في حال لم يتم توفير هذه الميزانيات.

ثالثاً: الجهاز القضائي والمحكمة العليا الإسرائيلية

يسعى حكم اليمين في إسرائيل إلى إضعاف قوة المحكمة العليا، رغم أنها محكمة غير منصفة في مجال حقوق الإنسان وصادقت مراراً على قرارات سلطات الاحتلال، إلا أنّ اليمين يتهم قضاة المحكمة العليا بأنهم ذوو ميول يسارية. وقد سعى نتنياهو وأحزاب اليمين دوماً لتقليص صلاحياتها عبر طلب تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يتم زيادة تأثير السياسيين وتحويلهم

إلى أغلبية، بالإضافة إلى اقتراح سن قانون «التغلب»، الذي يتم بموجبه التغلب على رفض العليا لأي قانون في حال تم عرضه على الكنيست مرة أخرى وحصل على تأييد ٦١ عضوا. قانون التغلب ورد في اتفاقيات الليكود مع يهدوت هتوراة وشاس والبيت اليهودي، لكن حزب «كلنا» عارض سن القانون كما رفض نقل صلاحية تعيين قضاة المحكمة العليا من القضاة لتصبح بيد السياسيين، وبالتالي فلا يتوقع أن يمر قانون التغلب حتى لو أيده حزب إسرائيل بيتنا من المعارضة لأنه لن يحصل على أغلبية ٦١ صوتا المطلوبة لتمرير القانون.

نص الاتفاق بين الليكود والبيت اليهودي على تقلد أييليت شاكيد من البيت اليهودي وزارة العدل، ليصبح من صلاحياتها رئاسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، بالإضافة إلى لجنة تعيين القضاة. وسيمنحها هذا المنصب قوة مؤثرة في تعيين المستشار القضائي الجديد الذي سيعين في شباط ٢٠١٦، بالإضافة إلى تأثيرها على انتخاب قضاة جدد للمحكمة العليا في ٢٠١٧.[٩١]

تعيين شاكيد زاد من مخاوف المس بالجهاز القضائي، مما دفع هرتسوغ إلى تحذير نتنياهو في جلسة للكنيست بقوله: «إذا رفعت يدك على العليا فستجدني في مواجهتك ومن خلفي معسكر كبير»،[٩٢] كما دفع ذلك الرئيس الأسبق للمحكمة العليا، أهارون باراك، للتحذير من الأجواء التي يخلقها اليمين والحكومة برئاسة نتنياهو، وذكر في هذا السياق النظام النازي في ألمانيا. وقال إن «المحكمة العليا في ألمانيا، في بداية الثلاثينيات، لم تتمكن من إلغاء قوانين. ولدي قناعة كاملة بأنه لو كانت في ألمانيا حينذاك محكمة قوية ورقابة قضائية، لكان بالإمكان منع الزعيم النازي أدولف هتلر. ولكن عندما أصبح في الحكم أصبح مستحيلا المس به»،[٩٣] تصريحات باراك (المحسوب فكرياً على اليسار) تؤشر على خشية اليسار في إسرائيل من تطرف اليمين، مما يعني أن الصراع حول صلاحيات الجهاز القضائي سيزيد من حدة الشرخ الموجود بين الطرفين في المستقبل المنظور.

رابعاً: الدين والدولة

بحسب الاتفاقيات الموقعة بين الليكود والأحزاب المشاركة في الحكومة (ما عدا «كلنا») توجد عدة بنود تنص على تثبيت الوضع القائم من حيث علاقة الدين بالدولة، وتؤكد على إبقاء القوانين المتعلقة بحركة المواصلات في أيام السبت والأعياد. لذلك، من المتوقع أن يستمر الجدل بين المتدينين والعلمانيين حول قوانين «الإكراه الديني»، وبالتالي زيادة الشرخ بين الطرفين. أمّا بالنسبة لقانون القومية «يهودية الدولة» الذي ساهم الخلاف حوله في انهيار الحكومة المنصرمة، فقد أصر «كلنا» على حذفه من الأجندة التشريعية للحكومة،[٩٤] وهذا ما طالبت به أيضاً يهدوت هتوراة،[٩٥] لذلك من غير المتوقع أن يتم تمرير هذا القانون في الكنيست الحالي.

الخلاصة والاستنتاجات

اتبع نتنياهو سياسة التدرج مع تقديم الرشاوى السياسية في مفاوضاته مع أحزاب اليمين من أجل تشكيل الحكومة. ورغم العقبات والمصاعب التي واجهته والمتمثلة برفض ليبرمان الانضمام لحكومته وضغط قيادات الليكود عليه للظفر بحقائب وزارية مهمة، إلا أنه نجح في تشكيل حكومة يمينية ضيقة يدعمها ٦١ عضو كنيست فقط من أصل ١٢٠. تشكيل الحكومة لم يتم إلا بعد أن خضع نتنياهو لابتزاز شركائه في الائتلاف، وعلى رأسهم الحريديم، والذي سيكلف ميزانية الحكومة ٨ مليارات شيكل. وتشير التجربة التاريخية إلى هشاشة الائتلاف الحكومي القائم على أغلبية ضيقة واستبعاد احتمال إكمال مدته القانونية. ولهذا، فإن السيناريو المرجح (في حال لم يتم توسيع الحكومة) هو انفراط عقدها والدعوة لانتخابات مبكرة مع أول عقبة جدية ستواجهها.

بالاستناد إلى الخطوط العريضة التي أعلنتها الحكومة والتي تجاهلت فيها الإشارة إلى تبني حل الدولتين، بالإضافة إلى تعيين نتنياهو شخصيات يمينية (تؤمن بالسيطرة على جميع أرض فلسطين) في مواقع مهمة ومؤثرة، يتوقع أن يستمر الجمود في العملية السلمية وانتهاج سياسة إدارة الصراع لا حلّه، مع العمل على تهويد القدس وزيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية. كما يتوقع مواصلة العمل على تشجيع استمرار الانقسام الفلسطيني بالمحافظة على فصل غزة عن الضفة وتغذية الصراع بين فتح وحماس، مع الاستمرار في انتهاج استراتيجية نتنياهو القائمة على محاولة الوصول إلى اتفاق تهدئة مع حماس بعد استنزافها عسكرياً، مع مراعاة عدم وصول الأمور إلى طريق مسدود بتقديم بعض التسهيلات الاقتصادية، حتى لا تنفجر الأوضاع.

وبالاستناد إلى الاتفاقيات الائتلافية الموقعة، من المتوقع أن يتم سن عدة قوانين في الفترة القادمة من أهمها قانون الحزب الكبير، القانون النرويجي»الجزئي»، قانون التصويت في الخارج وقانون الميزانية لسنتين، كما لا يتوقع أن يتم تمرير قانونيّ التغلب والقومية (يهودية الدولة) بسبب معارضة حزب «كلنا».

الهوامش

١ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٣/٢٥.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-f62bd1c95025c41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٢ موقع «والا» الإخباري، ٢٠١٤/٤/٢٤.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2848545

٣ موقع «نعنع» العبري، ٢٠١٥/٣/٢٧ز(بالعبرية). http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1117913&sid=126

٤ موقع ماكو العبري، ٢٠١٥/٤/١. (بالعبرية). http://bit.ly/1Ha1cbI

٥ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٤/١٣.(بالعبرية). http://news.walla.co.il/item/2845520

٦ موقع يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٤/١٤.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4647140,00.html

٧ يوسي فيرتر، كحلون يتعهد بعدم رفع الضرائب، هآرتس ٢٠١٥/٤/٢٤. (بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2620655?=&ts=_1429866096355

٨ موقع ماكو، ٢٠١٥/٤/١٧.(بالعبرية) http://bit.ly/1K0w6UR

٩ نص اتفاق الائتلاف الحكومي بين الليكود وكلنا المنشور على موقع الكنيست الإسرائيلي، البنود ١٤+١٥+١٦. (بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/Pages/CoalitionAgreements.aspx

١٠ نص الائتلاف الحكومي بين الليكود ويهدوت هتوراة المنشور على موقع الكنيست، البنود ١٣+١٤+١٥+١٦+١٧. (بالعبرية).

١١ موقع يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٤/٣٠.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4652378,00.html

١٢ ميرف أرلوزوروف، ذي ماركر، ٢٠١٥/٤/٢٩.(بالعبرية) http://www.themarker.com/news/1.2624298

١٣ هآرتس، ٢٠١٥/٥/١١.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2633390

١٤ نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود وشاس المنشور على موقع الكنيست، البنود ١٣+١٤+١٥.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/Documents/coalition2015_4.pdf

١٥ خطاب نتنياهو في مظاهرة اليمين، موقع ماكو العبري، ٢٠١٥/٣/١٥.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-74726027c3e1c41004.htm

١٦ هآرتس، ٢٠١٥/٤/٢٤.(بالعبرية). http://bit.ly/1F3zSZ7

١٧ موقع نانا الإخباري، ٢٠١٥/٣/٢٧.(بالعبرية) http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1117913&sid=126

١٨ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٤/١٦.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2846662

١٩ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٤/٢٠.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2847426

٢٠ معاريف، ٢٠١٥/٤/٢٦.(بالعبرية) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/691/086.html?hp=1&cat=404&loc=4

٢١ ماتي توخفيلد، ديناميكية التوازن، اسرائيل اليوم، ٢٠١٥/٥/١.(بالعبرية) http://www.israelhayom.co.il/article/278451

٢٢ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٥/٤.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4653614,00.html

٢٣ معاريف، ٢٠١٥/٥/٤. (بالعبرية) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/692/882.html?hp=1&cat=404&loc=1

٢٤ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٥/٤.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4653741,00.html

٢٥ معاريف، ٢٠١٥/٥/٦.(بالعبرية). http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/693/341.html?hp=1&cat=404&loc=١

٢٦ نص الائتلاف الحكومي بين الليكود والبيت اليهودي المنشور على موقع الكنيست، البنود ١٣+١٤+١٥+١٦.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/Documents/coalition2015_3.pdf

٢٧ إسرائيل اليوم، ٢٠١٥/٤/٢٤.(بالعبرية) http://www.israelhayom.co.il/article/276599

٢٨ هآرتس، ٢٠١٥/٤/٢٧.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2622573?=&ts=_1430105555184

٢٩ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٥/٧.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2852169

٣٠ الموقع الرسمي لرئيس الوزراء الإسرائيلي.(بالعبرية) http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/des2506.aspx

٣١ الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي. http://www.knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR130515-2.pdf

٣٢ هآرتس، ٢٠١٥/٥/١٣.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2636038

٣٣ هآرتس، ٢٠١٥/٥/٢٦.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2644496?=&ts=_1432621200487

٣٤ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٥/٢٦.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4661258,00.html

٣٥ الموقع الرسمي للكنيست.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press150515-ol.aspx

٣٦ الجدول من إعداد الباحث وبالرجوع إلى موقع الكنيست الإسرائيلي http://main.knesset.gov.il/mk/government/Pages/CoalitionAgreements.aspx ، ووسائل الإعلام الإسرائيلية وعلى رأسها موقع يديعوت أحرونوت http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4657171,00.html

٣٧ وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٥/٤/١٣. http://www.aa.com.tr/ar/s/492508

٣٨ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٤/١٧.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-b4fb0bb6558cc41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=2082585621

٣٩ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٤/٢٠.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4648757,00.html

٤٠ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٤/٣٠.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4652137,00.html

٤١ نص الاتفاق بين يهدوت هتوراة والليكود، مصدر سابق.

٤٢ موقع عرب ٤٨، ٢٠١٥/٥/١. http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1156952

٤٣ مقابلة ليبرمان مع القناة العاشرة، ٢٠١٥/٥/٤.(بالعبرية) http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1124738&sid=126

٤٤ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٥/٨.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-edb51e455343d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٤٥ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/٥/١١.(بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4656065,00.html

٤٦ مقابلة ليبرمان مع القناة الثانية، برنامج واجه الصحافة، ٢٠١٥/٥/١٦. (بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-bb13013ce7d5d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٤٧ موقع عرب ٤٨، ٢٠١٥/٥/٤. http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1157169

٤٨ معاريف، ٢٠١٥/٥/٩.(بالعبرية) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/693/728.html?hp=1&cat=404&loc=1

٤٩ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٥/١٥.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2854662

٥٠ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٤/٢٩.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-db54acbbaa60d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٥١ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٥/٢.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-9e75294c6531d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٥٢ حزب يهدوت هتوراة الديني لا يعترف بدولة إسرائيل بسبب عدم تطبيقها للشريعة اليهودية.

٥٣ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٥/٢٦.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-0a5c02862dc8d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=2082585621

٥٤ حكومة مكونة من حزبين أو أكثر لديها أغلبية ضئيلة في البرلمان (النصف+١).

٥٥ دانه بلاندر، الحكومة الضيقة، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٥/٥/٦. http://bit.ly/1epkI7T (بالعبرية)

٥٦ مقابلة مع تساحي هنغبي في برنامج واجه الصحافة، القناة الثانية، ٢٠١٥/٥/١٦.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q2_2015/Article-8bfa013ce7d5d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=786102762

٥٧ الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤، موقع الكنيست.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/documents/kaveiyesod2015.pdf

٥٨ كلمة نتنياهو في مؤتمر معهد الأمن القومي. ٢٠١٤/٥/٢٩. http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4351&eventid=7111

٥٩ موقع عرب ٤٨، ٢٠١٥/٥/١٢. http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1158317

٦٠ هآرتس، ٢٠١٥/٥/٢٥.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2643967

٦١ راجع نصوص الاتفاقيات الموقعة والمنشورة على موقع الكنيست.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/Pages/CoalitionAgreements.aspx

٦٢ انظر مقابلة أوباما مع قناة العربية بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٧. http://bit.ly/1diVk3A

٦٣ المقصود بإدارة الصراع هو احتواء الصراع وليس حلّه بمعنى حل مشكلاته وليس الوصول إلى تسوية.

٦٤ هآرتس، ٢٠١٥/٥/٢٦.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2644554

٦٥ موقع ماكو الإخباري، ٢٠١٥/٥/١٧.(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/israel-q2_2015/Article-96e8e334d436d41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823

٦٦ وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٥/٥/١٩. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=778235

٦٧ يعارض بعض اليساريين وعلى رأسهم حزب ميرتس مبدأ الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٦٨ مخطط إسرائيلي على اسم ايهود برافر (٢٠١١) ويقوم على تهجير السكان البدو في النقب وهدم بيوتهم.

٦٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/sett_2013_A_TimeSeries.htm

٧٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/sett_2013_A_mainindicator.htm

٧١ موقع السلام الآن، المستوطنات في الضفة الغربية «حقائق وأرقام». (بالعبرية) http://peacenow.org.il/node/297

٧٢ موقع السلام الآن، خمس خرافات وكذبات كبيرة حول تجميد الاستيطان. (بالعبرية) http://bit.ly/1F0N6DZ

٧٣ مركز بتسيلم، تشجيع الهجرة للمستوطنات. http://www.btselem.org/arabic/settlements/migration

٧٤ وكالة وفا، ٢٠١٥/٢/٢٣. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=193257

٧٥ مركز عدالة، ٢٠١٥/٥/٦. http://www.adalah.org/ar/content/view/8542

٧٦ (Boycott, Divestment, Sanction/ مقاطعة، سحب استثمارات، فرض عقوبات).

٧٧ مقابلة مع يولي أدلشتاين، صحيفة معاريف، ٢٠١٤/٤/٢٥. (بالعبرية) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/690/506.html?hp=1&cat=404

٧٨ مقابلة مع مجلة اسرائيل دفنس، ٢٠١٥/١/٢١.(بالعبرية) http://bit.ly/1C2s9ct

٧٩ مقابلة يولي أدلشتيان، مصدر سابق.

٨٠ ما هي المنطقة C، مركز بتسيلم. http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

٨١ نص خطة بينيت (بالعبرية). http://www.myisrael.org.il/action/wp-content/uploads/2012/02/hargaa.pdf

٨٢ «ماهي السياسة الحقيقية لقادتنا تجاه حماس؟»، موقع لهفريخ أت هشمماه، (بالعبرية). http://sonoflaser.com/?p=350

٨٣ مقابلة مع ليبرمان على القناة الثانية العبرية، ٢٠١٤/٨/٢٢. http://www.mako.co.il/news-military/politics/Article-47805ae-99bef741004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=786102762

٨٤ كلمة نتنياهو في مؤتمر معهد الأمن القومي. ٢٠١٤/٥/٢٩. http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4351&eventid=7111

٨٥ صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠١٥/٥/٢٣.

٨٦ الاتفاقيات الائتلافية والخطوط العريضة للحكومة، موقع الكنيست.(بالعبرية) http://main.knesset.gov.il/mk/government/Pages/CoaliationAgreements.aspx

٨٧ نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود ويهدوت هتوراة، مصدر سابق.

٨٨ نص الاتفاق الائتلافي الموقع بين الليكود وشاس، مصدر سابق.

٨٩ تسفي زرحيه، الشركاء في الائتلاف راضون: نتنياهو رضخ ووزع ٨ مليارات شيكل، ذي ماركر، ٢٠١٥/٥/٣.(بالعبرية) http://www.themarker.com/news/1.2627025

٩٠ موران أزولاي، اتفاقيات نتنياهو: تعهدات بمليارات الشواقل، ٢٠١٥/٤/٣٠. (بالعبرية) http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4652586,00.html

٩١ ناحوم بارنيع، حكومة نتنياهو: حكومة شلل، يديعوت أحرونوت (ترجمة صحيفة القدس)، ٢٠١٥/٥/١٢.

٩٢ موقع والا الإخباري، ٢٠١٥/٥/١٥.(بالعبرية) http://news.walla.co.il/item/2854662

٩٣ موقع عرب ٤٨، ٢٠١٥/٥/٢٢. http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1158348

٩٤ صحيفة هآرتس، ٢٠١٥/٥/١.(بالعبرية) http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2626249

٩٥ موقع معاريف، ٢٠١٥/٤/٩.(بالعبرية) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/688/287.html?hp=1&cat=404&loc=13